

ولم يحضر الأستاذ***** نائب المعقبة ووجه إليه الاستدعاء على الطريقة القانونية ولم يحضر المعقب ضدّهم ووجه إليه الاستدعاء بالطريقة القانونية.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 30 ماي 2019.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

حيث ينص الفصل 68 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية على أنه "يقدم المعقب خلال أجل لا يتجاوز الستين يوما من تاريخ تقديم مطلبه لكتابة المحكمة ما يلي وإلا سقط طعنه :

(...)- مذكرة محررة من طرف محام لدى التعقيب في بيان أسباب الطعن مشفوعة بكل المؤيدات ومفصلة لكل مطعن على حدة. (...)"

وحيث يتبين بالرجوع إلى مطروقات الملف أن نائب المعقب لم يدل بمذكرة شرح أسباب الطعن كما تقتضي أحكام الفصل 68 المذكور أعلاه.

وحيث أن المسقطات وجوبية ويتعين على المحكمة إثارتها ولو تلقائيا لتعلقها بالنظام العام، الأمر الذي يتجه معه التصريح بسقوط الطعن المائل.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

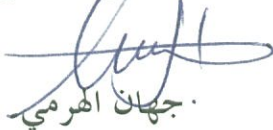
أوّلا: سقوط الطعن.

ثانيا: حمل المصاريف القانونية على المعقب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارتين السيدتين نرجس تيرة ونادية نوييرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 30 ماي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقررة


جهان الهرمي

الكاتب العام للمحكمة الإدارية
الإمضاء: لطفي الخالدي

رئيسة الدائرة


نعيمة بن عاقلة